

التأسيس القانوني للتعليم عن بعد في الجامعة الجزائرية- بين التدابير الاحترازية
لمواجهة أخطار الأوبئة الصحية ورهانات إصلاح التعليم العالي
*The legal foundation of Distance learning in Algerian
university: between precautionary measures to address
the risks of health epidemics and the challenges of higher
education reform*

تاريخ القبول: 2025/05/29

تاريخ الإرسال: 2025/03/18

لمجموعة من النصوص التنظيمية، واتخاذها
لحزمة من الإجراءات البيداغوجية
الاستثنائية، واستعمالها للمنصات الرقمية من
أجل ضمان متابعة الطلبة للدروس أثناء
الحجر الصحي. وبعد انتهاء الأزمة الصحية
أصبحت الوزارة الوصية أمام تحديات
جديدة تمثلت في التأسيس لنظام قانوني
للتعليم عن بعد قائم بذاته يمكن تطبيقه في
الجامعة الجزائرية أثناء الظروف العادية أو
الاستثنائية.

الكلمات المفتاحية: النظام القانوني؛ التعليم
عن بعد؛ الأوبئة الصحية؛ الجامعة؛
إصلاحات التعليم العالي.

Abstract:

For universities in Algeria, COVID-19 brought serious consequences on the education system. The rapid spread of the virus integrated new and distance learning pedagogies. The Ministry of Higher

ناصرى عبد القادر*
جامعة التكوين المتواصل
University of Continuing Education
a-nasri@ufc.dz

ملخص:

واجهت الجامعة الجزائرية خلال سنة
2020 اضطرابات غير مسبوقه على نظام
التعليم العالي بفعل الانتشار المفاجئ والسريع
لجائحة كورونا، مما جعل هذا الوباء المستجد
يؤثر بصفة مباشرة على ظروف الدراسة،
وقد دفع هذا الوضع الصحي الخطير بالوزارة
الوصية على التعليم العالي والبحث العلمي
إلى الخوض في تجربة نمط تعليمي حديث،
وهو التعليم عن بعد، وذلك بإصدارها

Education in Algeria proposed new
exceptional measures to assist
students during this online learning
period, which included enabling the
use of digital platforms. After this
health crisis was brought under
control, the ministry faced the

*- المؤلف المراسل.

challenge on how to permanently integrate these distance learning legal frameworks into the system. | *Learning, Health epidemics, University; Higher education reforms.*

Keywords: Legal system; Distance;

مقدمة:

شهدت الجامعة الجزائرية خلال سنة 2020 انتشارا مفاجئا وسريعا لفيروس كورونا المستجد (Covid 19)، الذي شكل حالة طوارئ نتجت عنها تداعيات خطيرة على الصحة العمومية، مما تسبب في اضطرابات غير مسبوقة على النظام الدراسي في مؤسسات التعليم العالي، حيث واجهت المؤسسات الجامعية ظروفًا استثنائية بفعل أخطار هذا الوباء؛ ونتيجة لذلك اتخذت الوزارة المشرفة على القطاع جملة من التدابير الاحترازية والإجراءات الوبائية الاستثنائية، لضمان استمرار الدروس عن بعد وتفادي شبح السنة البيضاء، كما دفع هذا الوضع الصحي بالجامعة إلى الخوض في تجربة غير مألوفة، تعتمد على التدريس عن بعد عبر استعمال مجموعة من الدعائم الوبائية على الخط، لضمان متابعة الطلبة الدروس أثناء الحجر.

وفي ظل سرعة انتشار الوباء، وتأثيره بصفة ملحوظة على سيرورة التدريس بالجامعات، اضطرت هذه الأخيرة إلى إغلاق أبوابها على الطلبة؛ مما دفع بالمشرعين على القطاع للتفكير في إيجاد بدائل تتكيف مع هذا الوضع المتأزم، وذلك بإصدار الوزارة لمجموعة من القرارات والتعليمات، تضمنت تدابير وإجراءات ذات طابع تنبؤي "proactive"، لضمان استمرارية الدراسة والحفاظ على الأرواح من الوباء. ونتيجة بروز تجربة التعليم عن بعد في الظروف الصحية الاستثنائية التي شهدتها الجامعة، والمكانة المتميزة التي بات يحوزها في النظام التعليمي الحالي، دفعتنا الضرورة العلمية وسبل البحث القانوني لمحاولة الكشف عن ظروف اعتماده ومسار تطوره، من خلال إبراز أهم المحطات التي حاولت فيها الوزارة الوصية على التعليم العالي، تكريس مجموعة من القواعد التنظيمية للتأقلم مع تداعيات هذا الوباء، والنظر في التحديات



الجديدة التي تواجه الجامعة في التأسيس القانوني لهذا النمط التعليمي. تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التجربة التي مر بها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، في محاولة التأسيس لنظام قانوني للتعليم عن بعد على مرحلتين؛ الأولى أثناء فترة الأزمة الصحية: استقراء فحوى الأحكام القانونية والتنظيمية، والنظر في الإجراءات البيداغوجية الاستثنائية المستحدثة آن ذاك لمواجهة الوباء الصحي.

والثانية في الوقت الحاضر: إبراز الاستراتيجية الجديدة للوزارة الوصية، في تكريس نظام قانوني متكامل للتعليم عن بعد يركز على الوسائط الرقمية الحديثة. وبناء على ذلك فإن الإشكالية المطروحة هي: ما مدى تكيف النصوص التنظيمية للتعليم عن بعد مع التدابير الاحترازية في مواجهة الأزمات الوبائية؟ وما هي التحديات التي يواجهها قطاع التعليم العالي في بناء نظام قانوني متكامل لهذا النمط التعليمي؟

بتساؤلاتنا هذه لا نستهدف ضمن أطوار هذه الدراسة استعراض تجربة الجامعة الجزائرية، ودرجة استعدادها للتأقلم مع القرارات الوزارية المتضمنة للتدابير البيداغوجية الاستثنائية فحسب؛ بل سنحاول البحث عن البعد القانوني لقيمة هذه القرارات الاحترازية في وقتها، وانعكاساتها على مستوى اعتماد التعليم عن بعد في الجامعات في ظل الجائحة، وفي مرحلة متقدمة نحلل الخطوات التي انتهجتها الوزارة الوصية بعد الأزمة الصحية، في وضع قواعد جديدة ترقى إلى تجسيد نظام قانوني للتعليم عن بعد، قائم بذاته ويطبق في كل الأحوال.

للإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا تفكيكها إلى تساؤلات فرعية تمكّننا من الإحاطة بجميع جوانب هذه الدراسة، وهي:

- إلى أي مدى نجحت النصوص التنظيمية الاحترازية (القرارات والتعليمات الوزارية) في احتواء أزمة كورونا، ووضع نظام قائم بذاته للتعليم عن بعد في الجامعة؟

- هل اكتملت مرحلة التأسيس القانوني لهذا النمط من التعلم بعد مرور ثلاث سنوات من انتهاء الوباء، والشروع في سلسلة من الإصلاحات في القطاع؟
- ما هي التحديات التي تنتظر الوزارة الوصية بعد انتهاء الوباء، في إصدار تشريع لملم بجميع الجوانب المنظمة للتعليم عن بعد لمواكبة التطورات في اقتصاد المعرفة؟
اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إبراز التجربة التي مر بها قطاع التعليم العالي، في محاولته للتأسيس لنظام قانوني شامل للتعليم عن بعد في الجامعة الجزائرية، والبحث عن الملامح التي تضمن له النجاح، سواء في ظل الظروف الصحية العادية أو الاستثنائية.

للإلمام بجميع جوانب الموضوع قسمناه إلى محورين متكاملين:
المحور الأول: التدابير القانونية لاعتماد التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا.
المحور الثاني: تحديات قطاع التعليم العالي في تجسيد نظام التعليم عن بعد ما بعد الجائحة.

المحور الأول: التدابير القانونية لاعتماد التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا

أثرت أزمة كورونا (Covid19) على سير الدراسة في مؤسسات التعليم العالي، مما دفع بالوزارة الوصية إلى تبني استراتيجية طارئة للتعايش مع الفيروس في ظل هذه الظروف الاستثنائية، وذلك بإعادة النظر في أنماط التعليم التقليدي في الجامعات، واعتماد نمط التعليم عن بعد، والعمل بالمنصات الرقمية لمواصلة التدريس وإتمام البرامج، كما اتخذت في هذه الفترة العديد من الإجراءات، بالتزامن مع فرض بعض التدابير والأحكام القانونية والتنظيمية لمواجهة تداعيات هذا الوباء القاتل⁽¹⁾.

أولاً: النصوص التنظيمية الاحترازية والبيداغوجية الصادرة في فترة الحجر الصحي

جاهت الدولة الجزائرية انتشار فيروس كورونا في بدايته بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة لها، ومن بينها وضع الحكومة لتدابير وقائية تضمنتها مجموعة من المراسيم الاحترازية لمكافحة الفيروس. ونظرا لتأثر الأسرة الجامعية كسائر شرائح المجتمع



بهذا الوباء، حاولت الوزارة الوصية على قطاع التعليم العالي احتواء الوضع، بإصدارها لمجموعة من التعليمات الوزارية، تضمنت إجراءات استثنائية تهدف إلى تدارك النشاطات البيداغوجية في الجامعات وفقا لنمط التعليم عن بعد.

1- المراسيم الخاصة بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا: بعد تفشي فيروس كورونا (Covid 19) في كل مكان، اضطرت الحكومة إلى توقيف العمل في المؤسسات والإدارات وتعليق الدراسة في الجامعات، مما دفع بجميع المواطنين إلى الدخول في الحجر الصحي كتنبيه وقائي ضد هذا الوباء؛ ونتيجة لهذا الوضع الصحي المتأزم، أعلن رئيس الجمهورية في خطابه للأمم حالة شبه طوارئ في البلاد، بداية من تاريخ 17 مارس 2020، وفي نفس الأسبوع أصدرت الحكومة مجموعة من المراسيم لمحاربة هذه الجائحة وحماية أرواح المواطنين.

وقد صدر أول مرسوم تنفيذي في 21 مارس 2020، تضمن مجموعة من الإجراءات والتدابير الاستثنائية للحجر الصحي، وحدد قواعد التباعد بين المواطنين، مع إحالة كل من يخالف تدابير الحجر وقواعد التباعد إلى أحكام قانون العقوبات⁽²⁾، وفي نفس الأسبوع صدر مرسوم تنفيذي ثاني، تضمن مجموعة من التدابير التكميلية للحد من انتشار وباء كورونا⁽³⁾. ونظرا لتأزم الوضع الصحي وحدوث وفيات بين المواطنين، اضطرت الحكومة إلى التشديد في إجراءات الحجر بإصدارها لمرسومين تنفيذيين؛ المرسوم الأول رقم 20-159 مؤرخ في 02 جوان 2020، الذي عدّل من فترة الحجر المنزلي، وفرض تدابير تكميلية لمكافحة وباء كورونا، والثاني رقم 20-182 مؤرخ في 09 جويلية 2020 جاء لتعزيز تدابير الوقاية من انتشار هذا الوباء⁽⁴⁾.

وبإصدارها لهذه النصوص حاولت السلطات العمومية، في بداية ظهور هذه الأزمة الصحية، السيطرة على مجريات الأمور؛ إلا أن هذا الوباء القاتل قد انتشر بدرجة مخيفة في غالبية ولايات الوطن، بسبب استخفاف المواطنين بخطورة الوضع.

2- التعليمات الوزارية لضمان الدراسة عن بعد بالجامعة في ظل وباء كورونا: أثر

انتشار فيروس كورونا على سیر جل الجامعات عبر الوطن، ونتيجة لهذا الوضع لم يعد من الممكن مواصلة الدراسة في هذه المؤسسات بصورتها التقليدية (حضوريا)، فبدأ التفكير في استعمال أنماط بديلة لإتمام السنة الجامعية 2020/2019، وبالفعل سارعت الوزارة الوصية⁽⁵⁾ إلى المبادرة باعتماد نمط تعليمي حديث لم تألفه غالبية الجامعات من قبل، لتفادي توقف سير الدراسة وإتمامها في الوقت المحدد لها. ولتحقيق هذا الغرض صدرت عدة تعليمات ومراسلات وزارية تضمن التقييم البيداغوجي للطلبة وفق إجراءات وقائية مشددة تقلل من تفشي الوباء، من أهمها:

أ- التعليم رقم 288/أ.ع.و/2020 بتاريخ 29 فيفري 2020: حددت إجراءات الوقاية الواجب اتخاذها من الأسرة الجامعية للتصدي لوباء كورونا، وتضمنت توجيهات لمدرّاء الجامعات من أجل تحسيس وتعبئة الأساتذة الباحثين، لإنجاز الدروس والمحاضرات المتبقية للسداسي الثاني من السنة الجامعية 2020/2019 في دعائم إلكترونية، ثم إدراجها في الأرصديات التعليمية للمؤسسات، لتمكين الطلبة من الاطلاع عليها في حالة تأزم الوضع الصحي في البلاد.

وتتمثل أبرز التوجيهات التي تضمنتها هذه التعليمات لمدرّاء الجامعات في:

- منح أجل شهر لإدراج محتويات الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية في شكل دروس إلكترونية ضمن موقع الجامعة، مرفقة بالتصحيح النموذجي للأنشطة والتارين.
- توفير كل الوسائل التقنية لإبقاء الاتصال والتفاعل عن بعد، بين الأستاذ والطالب عبر الموقع الإلكتروني للجامعة.

ومع تشدد الوضع، تلت هذه التعليمات ثلاث تعليمات متتالية في فترة شهرين، وهي كالآتي:

ب- التعليم رقم 634/أ.ع.و/2020 بتاريخ 14 مارس 2020: أكدت على مواصلة النشاطات البيداغوجية، واختتام السنة الجامعية 2020/2019 في وقتها المحدد.

ج- التعليم رقم 437/أ.ع.و/2020 في 07 أفريل 2020: طلبت من مدرّاء الجامعات



حثّ الكليات التابعة لهم، على وضع الأنشطة البيداغوجية عبر الخط في المواقع الإلكترونية للجامعة لتدارك التأخر في الدروس⁽⁶⁾.

د- التعليم رقم 505/ أ.ع/ 2020 في 17 ماي 2020: أكدت على مواصلة التدريس عن بعد في الجامعات، من خلال وضع الأساتذة الباحثين دروسهم على الأرضيات التي خصصتها الكليات لذلك.

وقد وضحت هذه التعليمات الطريقة التي يجب اتباعها، والوسائل التي يتطلب توفيرها لضمان الدراسة في ظروف الحجر الصحي، وأهم ما تضمنته:

- تكليف الأساتذة الباحثين بإتمام تصميم الدروس (دروس في شكل PDF، مطبوعات، فيديوهات...)، ووضعها عبر الخط في مواقع تخصصها الكليات للطلبة.
- وضع نظام الدوامين في التدريس بالكليات.
- زيادة الاستيعاب للمقاعد البيداغوجية، باللجوء إلى إعادة توزيع الحصص التعليمية.

- الطلب من الكليات بالتدريس عن بعد تكملة للتعليم الحضوري.
- منح سلطة تقديرية لعمداء الكليات في اتخاذ قرار استئناف الدراسة للموسم الجامعي 2021/2020 بصفة تدريجية، وفق البروتوكول الصحي المعتمد في كل ولاية.
- إجراء امتحانات تعويضية للطلبة الغائبين بسبب وباء كورونا.
- حث الكليات على اعتماد منصات رقمية موحدة، مثل أرضية "مودل".
- ضمان الدراسة لثلث عدد الطلبة حضوريا، بتدريس الوحدات الأساسية في مدرجات وقاعات الكلية، على أن تدرس باقي المواد عن بعد (عبر الخط).

الجدير بالملاحظة أن هذه التعليمات أصدرتها الوزارة الوصية في فترة وجيزة لم تتجاوز الثلاثة أشهر، وذلك نتيجة الحالة الوبائية الاستثنائية التي عطلت مؤسسات التعليم العالي عن إتمام المقررات والنشاطات البيداغوجية حضوريا، مما دفعها إلى اعتماد نمط التعليم عن بعد لإتمام السنة الجامعية، غير أن هذا التحول

المفاجئ والسريع في العملية التعليمية تخللته بعض النقائص في عملية ضمان تكوين متكامل للطلبة، من أهمها:

- اقتصر الأساتذة في بعض الجامعات على كتابة الدروس على الحاسوب، ووضعها في ملف PDF على موقع الكلية، دون اعتمادهم على الطريقة الصحيحة في تصميم الدروس بالمعايير المقررة في التعليم عن بعد (المقاطع والنشاطات والمنتدى والردشة بين الطلبة والأساتذة...).

- لجأت بعض الكليات للتدريس عن بعد وإجراء التقييمات بطريقة لا تفاعلية في مواقع إلكترونية غير مؤمنة، بدلا من الأرضيات الرقمية "plateformes" المؤمنة، ما عدى في بعض الجامعات التي لها تجربة في استعمال الأرضيات الرقمية، مثل جامعة قسنطينة 3، وجامعة التكوين المتواصل...

- أوكلت مهام إعداد (تصميم) الدروس على الأرضيات التعليمية في بعض الكليات للأساتذة حديثي التوظيف (2016-2019)، بحكم استفادتهم عند توظيفهم من تكوين في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

- تسجيل نقص في تدفق الأنترنت في بعض الجامعات، مما صعب على الطلبةولوج إلى مواقع هذه المؤسسات، وتحميل الدروس وإنجاز النشاطات بالتفاعل مع الأساتذة.

وتكملة لهذه التعليقات الوزارية، وجهت الوزارة الوصية مراسلات عديدة للجامعات، تحثهم على استعمال الموارد البيداغوجية للتعايش مع الجائحة، من أهمها:

هـ- الإرسالية رقم 465/أ.خ.و/2020 في 01 أفريل 2020: تضمنت حث الأسرة الجامعية على التفكير في أساليب التعليم في مرحلة ما بعد الجائحة.

و- الإرسالية رقم 454/أ.ع/2020 في 16 أفريل 2020: أنشأت بوابة للموارد البشرية.

ثانيا: القيمة القانونية للنصوص التنظيمية الاستثنائية في ظل الأزمة الصحية ودرجة تجاوب الجامعة معها

عرفت مسألة القيمة القانونية للنصوص التنظيمية في فرض بعض التدابير الاحترازية لمجابهة الجائحة مستويين من حيث الهرم القانوني؛ فقد يتحقق المستوى الأول عندما ترقى هذه النصوص التنظيمية إلى درجة التنفيذ، فهنا يجب نشر القواعد الخاصة بهذه التدابير الوقائية بواسطة مراسيم تنفيذية، باعتبارها نصوص قانونية تصدر عن جهة ذات الولاية العامة، وهي مصالح الوزير الأول.

أما المستوى الثاني فيتحقق عندما تعالج هذه النصوص التنظيمية مسائل قطاعية متخصصة، ذات مغزى بيداغوجي وتكنولوجي في آن واحد، ففي هذه الحالة يصبح من المعقول إصدارها في شكل تعليمات ومراسلات وزارية، توجه لمدراء الجامعات لمواصلة نشاطاتهم البيداغوجية في ظروف صحية سليمة⁽⁷⁾.

ولتوضيح القيمة القانونية لهذه النصوص الاحترازية، سنحاول فيما يلي إبراز مجال تطبيقها في مثل هذه الظروف الصعبة، ودرجة تجاوب الجامعات معها.

1- القيمة القانونية للنصوص الاحترازية والبيداغوجية أثناء الأزمة الصحية: دفعت

الظروف الصحية المفاجئة مباشرة بعد تفشي فيروس كورونا، بالحكومة والوزارات التابعة لها، كلا فيما يخصها، بإصدار مجموعة من النصوص الاحترازية والوقائية لمواجهة تداعيات الجائحة، وقد ولدت هذه الأزمة نوعين من النصوص:

النوع الأول؛ يتمثل في المراسيم التنفيذية التي أصدرها الوزير الأول بخصوص تدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته، والتي طرحت إشكالا قانونيا حول قيمتها القانونية في مثل هذه الظروف، ومدى تطابقها مع أحكام الدستور، بخصوص الجهة المختصة بإصدار مثل هذه التدابير الاستثنائية، وفي مثل هذه الحالات الطارئة. يلاحظ أن المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته، قد جاء بتدابير صحية في

حالة طوارئ تمس بالأمن القومي للبلد؛ لذلك كان من المفروض إصدار هذه التدابير بمرسوم رئاسي يوقعه رئيس الجمهورية، باعتباره رئيس السلطة التنفيذية، والضامن الأول للحفاظ على ديمومة الأمن للمواطنين؛ فطبقا للمادة 143 فقرة 1 من الدستور⁽⁸⁾، فإن هذه التدابير ليست من اختصاص الوزير الأول، وإنما تؤول للاختصاص التنظيمي لرئيس الجمهورية، وإن تعذر ذلك، فهذا الاختصاص يؤول، في المقام الثاني لوزير الصحة، الذي يمكن له اقتراح مشروع قانون على البرلمان لمجابهة هذه الظروف الصحية الاستثنائية التي تدخل ضمن مجاله⁽⁹⁾.

وهناك مجموعة من رجال القانون تدافع عن حالة وجود قانون للطوارئ، الذي يأتي بهدف معالجة الإجراءات والتدابير الخاصة بتنظيم سير المرافق والحياة العامة في الأزمات الصحية⁽¹⁰⁾، ولعدم استعمال رئيس الجمهورية في هذه الحالة لصلاحياته الدستورية، لأنه كيف هذا الوضع بشبه طوارئ، فبإمكان الوزير الأول في مثل هذه الظروف الصحية الاستثنائية اتخاذ تدابير احترازية طارئة، بإصداره لمجموعة من المراسيم التنفيذية التي تدخل في اختصاصه، لأجل الحفاظ على الصحة العمومية. أما **النوع الثاني** من النصوص التنظيمية، فتبرزه التعليمات الوزارية التي تمثل قيمة قانونية أقل من المراسيم التنفيذية والقوانين. فقد تعاملت الوزارة الوصية على التعليم العالي مع تداعيات الجائحة بإصدارها لمجموعة من المراسلات، وجهت لمدرّاء الجامعات في شكل تعليمات وإرساليات وزارية ذات أبعاد مختلفة؛ فكان غرضها الأول؛ هو اعتبار هذه النصوص ذات صفة عامة ومجردة مثل القواعد القانونية، لكونها تهدف في المقام الأول إلى الوقاية من تفشي فيروس كورونا المستجد. أما الغرض الثاني فتميز بهدف مركّب يصبوا لتحقيق هدفين؛ أولهما: ضمان مواصلة الدراسة عن بعد في الكليات. والثاني: استعمال في تحقيق ذلك نمط التعليم عن بعد. وفي هذا السياق تساءل بعض رجال القانون عن القيمة القانونية لهذه المراسلات الوزارية، بخصوص اتخاذ التدابير الوقائية لمواجهة الفيروس، وطبيعتها من حيث

أولوية النصوص التنظيمية، واحترام تدرجها في معالجة هذه الأوضاع الاستثنائية⁽¹¹⁾. فهل يتطلب الأمر إصدار مثل هذه التدابير البيداغوجية والصحية ضمن مراسلات وزارية محدودة من حيث التصرف والمراكز القانونية، لضمان مواصلة الدراسة في الجامعات، أم يجب على الوزارة إصدار قرارات ذات قيمة قانونية واسعة تنشر في النشرة الرسمية للجامعة، وتكون لها قوة تنفيذية وأساس قانوني أشمل من المراسلات (التعليمات)؟ يبدو أن الظروف الاستثنائية والحاجة الملحة آنذاك لأجل إضفاء طابع المرونة على هذه المراسلات، دفع بالوزارة الوصية للاستغناء عن النصوص التنظيمية، مثل القرارات التي تتعامل بها في الظروف العادية، وتتطلب وقتا طويلا لإصدارها.

2- درجة تجاوب الجامعة مع النصوص التنظيمية الاستثنائية في ظل الأزمة الصحية: فرض تفشي جائحة كورونا على الجامعات اعتماد بعض الممارسات البيداغوجية، اختلفت عن تلك التي كرسها في الظروف المألوفة، الأمر الذي دفع بها إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية والأساليب التعليمية لتواكب الوضع الصحي المتأزم، ومن أبرز هذه الأساليب نمط التعليم عن بعد، والتدريس عبر الأرصيات الرقمية للمؤسسات الجامعية، فقد تجاوزت العديد من الكليات والمدارس العليا مع التعليمات التي أصدرتها الوزارة الوصية، بخصوص الوقاية من انتشار فيروس كورونا، وقواعد التباعد بين الطلبة في المحاضرات، ومن بينها "جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر"، التي أصدرت بروتوكولا في صيغة مبادئ عامة موجهة للكليات التابعة لها، بناء على التعليم الوزارية رقم 866 الصادرة بتاريخ 16 أوت 2020 المتضمنة تسيير نهاية السنة الجامعية والدخول الجامعي 2021/2020 في ظل جائحة كورونا⁽¹²⁾، وبذلك تكون هذه الجامعة قد تمكنت إلى حد معقول في ظل الأزمة من ترجمة هذه

التعليمات الوزارية على أرض الواقع، وتعزيز فرص اعتماد التعليم عن بعد لصالح المنتسبين لها.

وعلى عكس جامعة قسنطينة 3، لقيت العديد من الجامعات الأخرى صعوبات كثيرة في تنفيذ تعليمات الوزارة في الشق البيداغوجي، حيث تفاوتت درجة تطبيقها من جامعة لأخرى؛ فبعض الجامعات علقت الدراسة كلياً، وجامعات أخرى وضعت غالبية الدروس والمحاضرات على موقعها الإلكتروني أو موقع الكليات التابعة لها، وبعض الكليات نوقشت فيها مذكرات التخرج من اللجان بحضور الطلبة، وأخرى تم فيها تقييم مذكرات التخرج في طور الماستر بحضور اللجان وغياب الطلبة⁽¹³⁾.

والجدير بالملاحظة أن هذه الأزمة الصحية، رغم التداعيات التي خلفتها على مسألة صحة الأفراد عموماً، والآثار الصعبة التي تركتها في أوساط الأسرة الجامعية خصوصاً، كشفت عن مجموعة من الجوانب الإيجابية في تجاوب الجامعات مع النمط الحديث للتعليم عن بعد الذي فرضته الجائحة، ومن أهمها:

- أ- تأقلم الطلبة والأساتذة مع الظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة.
- ب- خوض غالبية الجامعات تجربة التعليم عن بعد، باستعمالها للأرضيات التعليمية والمواقع الإلكترونية الخاصة بالكليات لإتمام الدروس والبرامج عن بعد.
- ج- اكتشاف بعض القدرات لدى الأساتذة والطلبة في التجاوب مع هذا النمط التعليمي الحديث (تصميم الدروس، وضع السيناريوهات والبرامج...).
- د- بروز فكرة ريادة المشاريع وثقافة الإدارة الإلكترونية في أوساط الأسرة الجامعية.

وعلى الرغم من هذه الجوانب الإيجابية، لم تخلو هذه العملية من بعض السلبيات والنقائص التي عطلت من انتشار التعليم عن بعد، وأخرت مرحلة التأسيس له ضمن منظومة قانونية متكاملة في خدمة الجامعة، ومن أهمها:

- عدم استعداد الأساتذة والطلبة للتعامل مع مثل هذه الوضعيات الطارئة في

- الدراسة عبر الأرضيات الإلكترونية⁽¹⁴⁾.
- قلة الخبرة لأغلب الأساتذة الجامعيين في صناعة المحتويات التعليمية، والتدريس عبر الخط بطرق تزامنية وغير تزامنية.
 - عدم امتلاك الجامعات لأرضيات رقمية تفاعلية، يطبق فيها التعليم عن بعد بمعايير الجودة العالمية⁽¹⁵⁾.
 - انعدام شبكة اتصالات عالية التدفق في غالبية الجامعات، مما يصعب على الطلبة التفاعل في الأرضيات التعليمية.
 - غياب إطار قانوني يحدد شروط وآليات التعليم عن بعد في المؤسسات الجامعية.

المحور الثاني: تحديات قطاع التعليم العالي في تجسيد نظام التعليم عن بُعد ما بعد الجامعة

يتطلب على أي بلد يسعى للوصول إلى الحضارة الرقمية، أن يعمل على توفير كل الإمكانيات لمواكبة مرجعية النصوص القانونية والتنظيمية، التي تمثل البناء الأساسي لتحقيق التطورات التكنولوجية في المجالات المؤثرة في اقتصاد المعرفة. وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى لتحقيق هذا المغزى، من خلال تبني قطاع التعليم العالي لاستراتيجية متوسطة الأمد لاعتماد التكنولوجيات الحديثة في التعليم الجامعي⁽¹⁶⁾.

ولإبراز هذه المساعي، سنحاول عرض أهم المراحل التي مرت بها المبادرات الخاصة بمشروع اعتماد التعليم عن بعد في الجامعات في الظروف العادية، والتحديات التي واجهتها الوزارة الوصية في تكريس نظام قانوني خاص بهذا النمط، وما قد تواجهه من تحديات لإصلاح هذا النظام التعليمي بعد انتهاء هذه الأزمة الصحية⁽¹⁷⁾.

أولا: تجربة قطاع التعليم العالي في اعتماد التعليم عن بعد

اعتمدت الجامعات التعليم عن بعد بصفة اضطرارية بداية من سنة 2020، نتيجة

تفشي وباء كورونا المستجد؛ إلا أن فكرة تجسيده في المسار البيداغوجي الجامعي بدأ التفكير فيها بجدية، من القائمين على القطاع مباشرة بعد نهاية الأزمة الصحية، وذلك نتيجة تزايد عدد الطلبة وانفتاح التعليم على تكنولوجيات الإعلام والاتصال، مما جعل الوزارة الوصية تشرع في وضع استراتيجية وطنية للتعليم عن بعد في الجامعات، هدفها مراجعة وتطوير القواعد المنظمة لهذا النمط في التعليم العالي⁽¹⁸⁾.

1- مبادرات وزارة التعليم العالي في إرساء نظام للتعليم عن بعد: بعد شروع الدولة في مرحلة تعميم استعمال التكنولوجيا الرقمية في كل القطاعات الخدماتية، حاولت الوزارة الوصية على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أن تبادر بداية من شهر مارس 2010، ببعث مشروع وطني للتعليم عن بعد لأجل تحقيق جملة من الأهداف، وزعت على ثلاث مراحل:

أ- المرحلة الأولى ارتكزت على البدء باستقطاب وسائل التكنولوجيا الحديثة واستعمال المحاضرات المرئية في الجامعات.

ب- المرحلة الثانية خصصت لاستعمال الوسائط البيداغوجية الرقمية عبر شبكة الواب (التعليم عبر الخط أو التعليم الإلكتروني).

ج- المرحلة الثالثة والأخيرة عوم فيها التطبيق الفعلي للتعليم عن بعد في الجامعات، ونشره بواسطة قناة المعرفة المتخصصة في بث الدروس عبر التلفاز والأترنت⁽¹⁹⁾. وبالرغم من أن الوزارة الوصية أوكلت مهمة متابعة هذا المشروع لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)، لأجل المرافقة والتنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في هذه العملية؛ إلا أنه لم يحقق الأهداف المسطرة في آجالها، بل عرف تأخرا ملحوظا في إنجازها؛ والسبب في ذلك هو عدم وضع أسس قانونية لهذا النمط من التعليم، والاكتفاء بطرح أهداف عامة في هذا المشروع، دون تحديد رزنامة لها وآليات واضحة تساعد في تحقيقها، ولعل هذه العراقيل التي أدت إلى تأخر الجامعة في اعتماد نظام للتعليم عن بعد، جعل الوزارة الوصية أمام تحدٍ كبير



يدفعها للخوض في تجربة تطوير هذا النمط ليتماشى مع التطورات التي يشهدها العالم⁽²⁰⁾.

2- العوائق التي تحد من تطبيق تجربة التعليم عن بعد في الجامعة: لا يمكن الحديث عن تجربة الجامعة الجزائرية في تطوير التعليم عن بعد، دون الوقوف على بعض العقبات التي منعت من تطور هذا النمط من التعليم، أهمها:

أ- ضعف البنى التحتية التكنولوجية، ونقص في تدفق الأنترنت في محيط الجامعة.

ب- عدم تجاوب الأساتذة الباحثين بصفة كافية مع هذا النمط الجديد من التعليم، وذلك راجع لصعوبة اقتناعهم بالانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم عن بعد⁽²¹⁾.

ج- انعدام إطار تشريعي يشمل كل القواعد المنظمة للتعليم عن بعد، والاقتصار على بعض القرارات الوزارية المتضمنة تأسيس لجان لمتابعة عملية تجسيده في الواقع.

د- نقص الميزانية المخصصة من الوزارة لتطوير التعليم عن بعد.

هـ- نقص في احتكاك الجامعات الجزائرية مع نظيراتها في الدول الأجنبية الرائدة في هذا النمط من التعليم، والاستفادة من تجاربها بتبادل الخبرات معها⁽²²⁾.

ثانيا: تطلعات الوزارة الوصية لتأسيس مرجعية قانونية ومعايير لجودة التعليم عن بعد

بعد

اعتمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ بداية هذه الألفية الجديدة على استراتيجية حديثة للنهوض بالتعليم الرقمي، تضمنت تعميم استعمال التعليم عن بعد، وتطوير الوسائل الحديثة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في القطاع، غير أن هذه التعديلات لم تسر بوتيرة منتظمة، حيث عرفت في بعض الفترات تقدما في مستوى إنجاز هذه الاستراتيجية، وفي فترات أخرى جمودا لزمّن طويل في تطبيقها، الأمر الذي دفع بالقائمين على القطاع إلى الشروع في إدخال إصلاحات عميقة على المنظومة التعليمية وطرق تسيير الجامعة، وذلك بالتفكير في إعادة النظر في الإطار التشريعي المنظم للتعليم العالي واعتماد التعليم عن بعد كنمط مكمل للتعليم الحضوري.

- 1- مبادرات التأسيس لإطار قانوني ضابط لقواعد وممارسات التعليم عن بعد:

باشرت الوزارة الوصية على التعليم العالي بداية من سنة 2010 باقتراح آفاق جديدة للتعليم عن بعد، تتماشى مع التطورات الحديثة التي تشهدها الجامعات الرائدة في هذا المجال، وذلك باقتراح تصور جديد يتمثل في المبادرة بإصدار مجموعة من النصوص التنظيمية، وإطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد، وتعيين الهيئات المكلفة بتجسيد فرص التعليم عن بعد في الجامعات؛ سنحاول إبرازها في المبادرات التالية:

أ- القرار الوزاري رقم 102 مؤرخ في 08 أفريل 2010، تضمن إنشاء وحدة تسيير مشروع الشبكة المعلوماتية القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي⁽²³⁾.

ب- القرار رقم 201 المؤرخ في 09 أفريل 2011، تضمن إنشاء اللجنة الوطنية للتعليم الإلكتروني.

ج- القرار رقم 50 المؤرخ في 21 جانفي 2018، تضمن إنشاء لجنة مكلفة بالدعم التقني لعملية رقمته قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

د- القرار الوزاري 1242 الصادر في 22 سبتمبر 2022، المعدل بالقرار الوزاري 1401 في 23 أكتوبر 2022، تضمن إنشاء اللجنة القطاعية لإرساء التعليم عن بعد في مؤسسات التعليم العالي ومتابعته.

هـ- المخطط التوجيهي لرقمته قطاع التعليم العالي في سنة 2023 (المنصات الرقمية).

و- الخطة الوطنية الرقمية في حدود 2024 في سنة 2023 (بوابة المنصات الرقمية).

ولتدارك الوضع عرضت الوزارة الوصية في بداية 2021 على فواعل الأسرة الجامعية مسودة مشروع، يعدل القانون التوجيهي للتعليم العالي لإشراكهم في إشرائه. حيث تضمن تصورا جديدا للتعليم عن بعد، يركز على استعمال التكنولوجيات الرقمية في الجامعات، ووضع خطة وطنية لهذا الغرض، ونشر التعليم عبر المنصات كأداة بيداغوجية ترافق الطلبة والأساتذة عند استعمال وسائل البحث الحديثة، كما حدد هذا المشروع بوضوح الإطار القانوني لتطوير التكنولوجيات الرقمية، وذلك

بتخصيصه لقسم ثالث منه، يتضمن عصره التعليم العالي ورقمته، وطرح فكرة إنشاء جامعة وطنية مفتوحة، غير أن هذا المشروع لم يرى النور إلى يومنا هذا! وبالرغم من هذه المبادرات يبقى النظام القانوني للتعليم عن بعد يسجل بعض النقائص من حيث تأطيره قانونا، تجعله يعجز عن تحقيق طموحات السلطات العليا والأسرة الجامعية في تجسيد التكنولوجيا الحديثة في التعليم، ومن أبرز هذه النقائص: - تأخر الوزارة الوصية في تعديل القانون التوجيهي للتعليم العالي، الذي أصبحت أحكامه لا تواكب التطورات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والتعليم الرقمي في الجامعة. - غياب أدوات الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي التي تساعد على وضع إطار قانوني مكتمل ومشروع للمؤسسة، يضمنان للنظام التعليمي ديمومته في كل الأوقات.

- انعدام ميثاق يحدد ضوابط استعمال التكنولوجيات الحديثة في التعليم الجامعي.

2- تحديد معايير الجودة والتكوين في عملية التعليم عن بعد: من العوامل التي تساعد على نجاح نظام التعليم في أي بلد، تطوير مردودية التعليم العالي، بدلا من التركيز على مراقبة النتائج، وذلك من خلال تحسين المدخلات في نظام التعليم العالي، مثل تطوير المناهج الدراسية، وتدريب دوري للأساتذة ليوكبوا التطورات العلمية والتكنولوجية، ولن تتحقق هذه المساعي إلا باتخاذ الوزارة الوصية جميع التدابير المناسبة لتحسين جودة التعليم، وتطوير الوسائل اللازمة لتحقيقه⁽²⁴⁾، لا سيما تكثيف فرص التعليم باستعمال الوسائط والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وتكوين الأساتذة الباحثين على توظيف هذه الوسائل الحديثة في التدريس عن بعد باحترافية، للنهوض بجودة التعليم العالي وتحسين مردوديته⁽²⁵⁾.

خاتمة:

حاولت هذه الدراسة إظهار بعض المحاولات المرتبطة بالتأسيس القانوني لمجموعة من النصوص التنظيمية، التي ارتكزت في موضوعنا على جملة من المراسيم التنفيذية

الخاصة بالتدابير الاحترازية للوقاية من جائحة كورونا، والتعليمات الصادرة عن الوزارة الوصية على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، لتعبئة الأسرة الجامعية في زمن كورونا، باتخاذ الإجراءات البيداغوجية اللازمة لضمان استمرار الدراسة عن بعد في الجامعة. وفي هذا السبيل أظهرت لنا هذه الأزمة الصحية أن النصوص التنظيمية المتضمنة للتدابير الصحية والإجراءات البيداغوجية، التي أقرتها الوزارة الوصية في صالح الجامعات، جاءت لتلعب دورا بعديا أو كاشفاً "*prédictive*" لأسباب وظروف الوباء، في حين كان يتوجب أن يكون للمشرفين على هذا القطاع دوراً تنبئياً واستباقياً، "*proactive*" للحفاظ على استمرارية التعليم في الأزمات.

وللوقوف على أهمية استشراف المستقبل بالنسبة لبناء أسس قانونية جديدة للتعليم عن بعد، يتعين على مسؤولي قطاع التعليم العالي اعتماد، في المستقبل القريب، استراتيجية وطنية للتعليم الرقمي محددة المعالم، تساعد الجامعة في الانفتاح على التكنولوجيات الرقمية والاستفادة منها.

وفي نهاية هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من **النتائج**، التي لا يمكن للتعليم عن بعد أن يكون له أساس قانوني متكامل، من دون أن تؤخذ في الاعتبار، وهي:

1- بقدر ما أثرت هذه الجائحة تأثيرا سلبيا على المنظومة التعليمية في الجزائر، بقدر ما دفعت بالقائمين على هذه المنظومة للتفكير الجدي في وضع استراتيجية حقيقية، لتعميم التدريس بنمط التعليم عن بعد في كل الأوقات.

2- بالرغم من أن مرتكزات التعليم عن بعد موجودة منذ فترة في الجزائر، لكنها تحتاج إلى إطار قانوني قائم بذاته، يضمن التطبيق السليم والديمومة لهذا النمط من التعليم.

3- بالرغم من الجهود المبذولة من الوزارة الوصية على التعليم العالي في التأسيس القانوني للتعليم عن بعد، إلا أنها لم تصل لحد الآن إلى وضع إطار قانوني متكامل يشمل جميع الجوانب المحيطة به.



4- بعد شروع السلطات العليا في البلاد عموماً، والوزارة الوصية على الخصوص، خلال السنة الماضية، في تبني إصلاحات عميقة على البيئة الرقمية وتوظيف الخدمات والتعاملات الإلكترونية في كل القطاعات، يمكن التنبؤ بآفاق واعدة لبيئة التعليم عن بعد في مؤسسات التعليم العالي.

وبناء على هذه النتائج يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1- اقتراح تعديل القانون التوجيهي للتعليم العالي لعام 1999 المعدل والمتمم في 2008، بإدراج أحكام جديدة تساعد الجامعة على الالتحاق بعصر التكنولوجيات الحديثة والاقتصاد الرقمي، وذلك بإحداث باب خاص في صلب هذا القانون المقترح يتضمن معايير جديدة تضمن استخدام التكنولوجيا الرقمية في التعليم العالي، وآليات لتقييم وتسيير نظام التعليم عن بعد في الظروف العادية والاستثنائية (التعليم الهجين، المنصات الرقمية، المحاضرات المرئية عن بعد، مجلس وطني للتعليم عن بعد...).

2- التجسيد القانوني للمفاهيم والمبادئ والفرص المتاحة للتعليم عن بعد في عصر تكنولوجيا المعرفة، ضمن قانون إطار يسهل على الجامعة إعداد مشروع المؤسسة ومواجهته التحديات الجديدة للتعليم الرقمي.

3- إدراج أحكام في القانون التوجيهي المقترح يكرس فكرة زرع ثقافته تسيير الأزمات في محيط التعليم العالي، خاصة في الظروف الاستثنائية.

4- ضرورة شروع الوزارة الوصية في تسطير مخطط استشاري يتضمن طرق التعليم عن بعد، وآليات تسيير المنظومة الجامعية في أوقات الأزمات والظروف الاستثنائية.

5- إدماج الذكاء الاصطناعي في استخدامات التكنولوجيا الرقمية ضمن سبل التعليم والبحث وإدارة الأزمات.

6- وضع أنظمة للرقابة وآليات للمتابعة المستمرة لنظام المعلوماتية واستخدام

- المضامين الرقمية في الجامعة، لحمايتها من القرصنة والاعتداءات على حقوق التأليف.
- 7- وضع الجامعات لمخططات تكوين دورية لصالح الموارد البشرية حول تسيير المسارات البيداغوجية الرقمية الحديثة، وهندسة وتصميم مضامين التعليم عن بعد.
- 8- اعتماد معايير وضوابط قانونية وأخلاقية تحكم وتنظم المعارف التكنولوجية في كل الظروف والأزمنة.
- 9- الاعتماد على المكتبات والمستودعات الرقمية لتأمين جودة التعليم الرقمي في مؤسسات التعليم العالي.

الهوامش والمراجع:

(1)- Senoussi, Z., Le système de santé algérien face à la crise sanitaire ducovid19, Les cahiers du CREAD, CREAD, vol.36, n°3, 2020, p.27.

(2)- مرسوم تنفيذي رقم 69-20 مؤرخ في 21 مارس 2020 يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15 في 2020/03/21.

(3)- مرسوم تنفيذي رقم 70-20 مؤرخ في 24 مارس 2020 يتضمن التدابير التكميلية للحد من انتشار وباء كورونا، ج.ر.ج. العدد 16 في 2020/03/24.

(4)- انظر البيان الموسوم بـ "مرسوم جديد يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته" الصادر عن وكالة الأنباء الجزائرية، مارس 2021. أطلع عليه بتاريخ 03 ديسمبر 2024: [www.http://aps.dz](http://aps.dz)

(5)- يقصد بالوزارة الوصية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

(6)- بوحذوفي صبيحة، بن عاشور الزهرة، سياسة التعليم عن بعد في ظل جائحة كوفيد 19- دراسة تحليلية للتعليمات والقرارات الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، العدد 14، 2020، ص.68.

(7)- صهيب العنكلي، التعليم عن بعد وأساسه في الاقتصاد المعرفي، دار المريح، الطبعة الأولى، جدة، المملكة العربية السعودية، 2018، ص.147.

(8)- انظر بالتفصيل بخصوص تطابق أحكام التشريع مع الدستور، والجهة المخولة بإصدار مثل هذه التدابير الاستثنائية في الحالات الطارئة: رأي د. مصطفى العوجي في مؤلفه "دور التشريع في تأطير الحالة الصحية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا كوفيد19، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2021، ص.59.

(9)- طبقا للمادة 29 من القانون 11/18 مؤرخ في 02 جويلية 2018 متعلق بالصحة، ج.ر.ج. العدد 46 في 2018/07/29 يؤول لوزير الصحة الاختصاص بالتنظيم في مسائل الحماية المرتبطة بالأخطار الصحية والقضاء عليها

(10)- انظر فيما يخص المدافعين عن حالة وجود قانون للطوارئ يحدد إجراءات تنظيم الأزمات الصحية كلا من:



محمد واكلي، القانون وحالات الطوارئ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص.96.
D.wafi, Montasar, Constitution et Mesures de crises : étude régnant le cas de crise sanitaire, édition Malraux, Strasbourg, 2021, p.134.

(11)- انظر فيما يخص مسألة تساءل بعض رجال القانون عن القيمة القانونية للمراسلات الوزارية المتعلقة بالتدابير الوقائية لمواجهة جائحة كوفيد19: رأي د. سليمان عبد الغفور في مؤلفه "الطبيعة القانونية للأحكام التنظيمية الاحترازية في ظل الأزمات الصحية"، دار العلوم والطباعة والنشر، الجزائر، 2021، ص.65-69.

(12)- فداش سمية، منعة صابرينة، التعليم الإلكتروني في جامعة الجزائر في ظل أزمة كورونا- المعوقات والآفاق، دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة الرياد لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 7، ص. 61.

(13)- عبد الوينس محمد الرشيد، إمكانات التميز المؤسسي للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا، شركة إثراء المعارف للمؤتمرات والأبحاث، الطائف، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2021، ص.52.

(14)-Martine, Vidal, l'enseignement à distance, trait d'union en temps de pandémie, édition Marey Walt, paris, 2023, p.96.

(15)- فرناندو يمرز، اندرياس شلايش، إطار عمل لتوجيه استجابة التعليم تجاه جائحة فيروس كورونا المستجد 2020، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2020، ص.32.

(16)- لعناني صلاح الدين، جنان مريم، التعليم الإلكتروني في الجامعة الجزائرية- تحديات الحاضر ورؤى المستقبل في ظل كوفيد-19، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1، المجلد11، العدد02، السنة 2024، ص.309.

(17)- أمحمداتو محمد، سياسة الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، المجلد57، 2019، العدد3، ص.237.

(18)- نشرية الأسكو العلمية، جائحة كورونا، كوفيد19 وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة 2030، العدد الخامس، سبتمبر 2020، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص.25.

(19)- المشروع الوطني للتعليم عن بعد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، منشور على موقع:

<http://services.Mesrs.dz> 14 نوفمبر 2024

(20)- دالي سعاد، الإطار الدستوري لحق التعليم في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1، العدد 10، جانفي 2017، ص.268.

(21)- Moundir, lassassi et autres, Université et enseignant face au covid19: l'épreuve de l'enseignement à distance en Algérie, Africain journal online, vol. 36, numéro 3, 2020, p.32.

(22)- مشروع إنشاء الشبكة المعلوماتية القطاعية للتعليم العالي:

أطلع عليه بتاريخ 07 نوفمبر <http://services.Mesrs.dz> 2024

(23)- أنظر النصوص القانونية الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:



أطلع عليه بتاريخ: 13 ديسمبر 2024 <https://www.mesrs.dz>
(24) - محمد أمزيان، تدابير جودة التعليم، مطبعة إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2005، ص.103.

(25) - درار عبد الهادي، جائحة كورونا Covid19 وتأثيرها على ممارسة الحقوق والحريات والمبدائل المطروحة - حق التعليم نموذجا، المؤتمر الدولي الافتراضي حول جائحة كورونا بين حماية الواقع والتطلعات، المركز الديمقراطي العربي، كولون، ألمانيا، جويلية 2020، ص.490.

